المرصد

مين على الأحداث

نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية | العدد: 185 | 37 صفحة | الخميس 30 سبتمبر 2021

نذر شتاء سياسي ساخن..

أزمة تونس تزداد تعقيدا

الترجمان: الشارع التونسي

قطع تماما العلاقة مع الأحزاب

الاشراف: عبدالباسط غبارة - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

تفاقم الأزمة السياسية وتأثيراتها

تونس الى أين؟

مجلة «المرصد»

مازال الغموض يخيم على المشهد التونسي الذي يشهد منذ اكثر من شهرين توترا كبيرا بعد القرارات الاستثنائية، التي أعلن عنها الرئيس التونسي قيس سعيد في 25 يوليو الماضي،والتي تضمنت تعليق عمل البرلمان، ورفع الحصانة عن نوابه، وإعفاء حكومة هشام المشيشي، وتولي رئيس الجمهورية كامل صلاحيات السلطة التنفيذية ورئاسة النيابة العامة.

وبالرغم من الضغوط الداخلية والخارجية التي يتعرض لها،أعلن الرئيس التونسي قيس سعيد الأربعاء 22 سبتمبر 2021،التمديد في الاجراءات الاستثنائية من خلال مواصلة تعليق جميع اختصاصات مجلس نواب الشعب، ومواصلة رفع الحصانة البرلمانية عن جميع أعضائه، ووضع حد لكافة المنح والامتيازات المسندة لرئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه.

وتضمن القرار الرئاسي مواصلة التدابير الخاصة بممارسة السلطة التشريعية، والخاصة بممارسة السلطة التنفيذية.ومواصلة العمل بتوطئة الدستور وبالبابين الأول والثاني منه وبجميع الأحكام الدستورية التي لا تتعارض مع هذه التدابير الاستثنائية، إضافة إلى إلغاء الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين.كما أكد على تولي رئيس الجمهورية إعداد مشاريع التعديلات المتعلقة بالإصلاحات السياسية بالاستعانة بلجنة يتم تنظيمها بأمر رئاسي.

وقبل هذا الاعلان بيومين،أكد الرئيس التونسي في كلمة وجهها للشعب من محافظة سيدي بوزيد ، مواصلة العمل بالتدابير الاستثنائية الصادرة في 25 يوليو الماضي، مؤكدا «وضع أحكام انتقالية وقانون انتخابي جديد»، ما اعتبر من قبل مراقبين وسياسيين بمثابة تعليق العمل بدستور 2014.كما أشار إلى وجود مساع لتشكيل حكومة جديدة في أقرب وقت ممكن واختيار وزراء قادرين على تحقيق مطالب الشعب.

قرارات الرئيس التونسي أحدثت انقساما كبيرا في الساحة السياسية في البلاد،حيث أعلنت أحزاب تأييده وأخرى معارضته.ووقّعت أحزاب «حركة تونس إلى الأمام» و«حركة الشعب» و«التيار الشعبي» و«حزب التحالف من أجل تونس» و«حركة البعث» و«الحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي»، بيانًا مشتركًا أعلنت فيه دعمها لقرارات 25 يوليو الماضي،داعية إلى إشراكها

> أكد الرئيس التونسي في كلمة وجهها للشعب من محافظة سيدي بوزيد، مواصلة العمل بالتدابير الاستثنائية الصادرة في 25 يوليو الماضي، مؤكدا «وضع أحكام انتقالية وقانون انتخابي جديد».

بوضع تصور لتعديل فصول من الدستور، وتعديل القانون الانتخابي.

وفي المقابل أعلنت أحزاب «الاتحاد الشعبي الجمهوري»، و«حراك تونس الإرادة»، و«حزب الإرادة الشعبية» و«حركة وفاء»،رفضها لقرارات الرئيس التونسي.وأعلنت هذه الأحزاب تشكيل ما وصفتها بـ«الجبهة الديمقراطية»،التي تعارض ما وصفته بـ«الانقلاب» في إطار «الدستور والقانون، وبالوسائل السلمية وحدها لا غير».على حد تعبيرها.

وتعرف هذه الأحزاب بقربها من حركة النهضة الإسلامية التي عبرت عن رفضها للقرارات الأخيرة لرئيس الجمهورية قيس سعيّد .وقالت الحركة في بيان إنها «ترفض بشدة تأبيد الوضع الاستثنائي، وتجميع قيس سعيّد لكل السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، واستغلاله لفرض خيارات وإجراءات غير دستورية تلغي المؤسسات السياسية والرقابية الشرعية القائمة بما في ذلك البرلمان، والهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين، وهيئة مكافحة الفساد، وتعلّق عمل بقية المؤسسات الدستورية أو تضع يدها عليها».

معارضو الرئيس التونسي اتجهوا الى الشارع في محاولة للتحشيد ضد قراراته الأخيرة.وشهدت العاصمة التونسية ، الأحد الماضي، تظاهرات ووقفة احتجاجية شارك فيها العشرات من أنصار حركة النهضة وقوى سياسية أخرى، وذلك رفضا لما يصفونه بـ«انقلاب» رئيس الجمهورية، قيس سعيد .وردد المتظاهرون المناوئون لسعيد هتافات من قبل«الشعب يريد سقوط الانقلاب».

ونشطت المواقع الاعلامية، وشبكات التواصل الاجتماعي،

وكالة «رويترز»،أكدت أن حوالي 2000 متظاهر شاركوا في تظاهرة الأحد، وذلك في ظل وجود مكثف للشرطة، فيما خرجت عشرات المتظاهرين في وقفة احتجاجية أخرى مؤيدة لقرارات سعيد.

المحسوبة على حركة النهضة لتضخيم المظاهرات ووصفها الرئيس السابق المنصف المرزوقي بأنها «مليونية»،لكن وكالة «رويترز»،أكدت أن حوالي 2000 متظاهر شاركوا في تظاهرة الأحد ، وذلك في ظل وجود مكثف للشرطة، فيما خرجت عشرات المتظاهرين في وقفة احتجاجية أخرى مؤيدة لقرارات سعيد وكانوا يدعونه إلى حل البرلمان بشكل نهائي.

وتحدث نشطاء تونسيون عن محاولات قناة «الجزيرة»،لتضخيم عدد المحتجين حيث وقال الناشط السياسي، فوزي يونس، في تدوينة نشرها عبر صفحته على فيسبوك: «في الوقت الذي تتحدث فيه قنوات العالم عن وقفة احتجاجية معارضة لفخامة الرئيس قيس سعيّد ، تُضخّم قناة الجزيرة الوقفة وكأنها تضم مئات الآلاف من الناس حتى تمرّر ما تريده من أجندات».

عمليات التحشيد التي يقوم بها معارضو الرئيس التونسي متواصلة فيما تقابلها دعوات لأنصار سعيد للخروج الى الشارع حيث دعا حراك 25 يوليو،في بيان صادر عنه الى «النزول إلى الشارع الأحد المقبل، وذلك بشارع الحبيب بورقيبة، وأمام مختلف المحافظات وبعض قنصليات تونس في دول أوروبية».أكد الحراك على «ضرورة التنظم والتوحد ودعم سعيد لتحقيق أهداف مسار 25 يوليو»، داعيا إلى«حل البرلمان ومحاسبة الفاسدين»، وذلك «اعتمادا على تقرير دائرة المحاسبات.

دعوات التحشيد المتبادلة تثير مخاوف من صدام وشيك في الشارع التونسي خاصة وأن الاحتجاجات التي شهدتها العاصمة منذ أيام قد عرفت مناوشات بين الطرفين وهو ما دعا الشرطة

> اعتبر كثيرون أنها محاولة من حركة النهضة للاستقواء بالخارج خاصة وأن الحركة تواجه اتهامات سابقة بإبرام عقود لوبينغ للتأثير في الإدارة الأميركية والحصول على دعمها في مواجهة خصومها.

للتدخل للفصل بين المحتجين من الطرفين بحواجز حديدية، للحيلولة دون وقوع صدامات وحصول انفلات قد يصعب السيطرة عليه.

وأكد الأمين العام لحزب التيار الديمقراطي غازي الشواشي على «خطورة الدعوات في هذه المرحلة الدقيقة إلى تجييش الشارع أو استعماله لاستعراض القوة أو التهديد بذلك، أو الاستنجاد بالأجنبي للتدخل في الشأن الداخلي، أو الضغط من أجل ذلك أو محاولة بث الفتنة بين الناس.وأضاف في تصريح لموقع «ارم نيوز» الاخباري،إن هذه الوسائل «دنيئة وخسيسة» ولا يمكن أن تساعد في حلحلة الأزمة المُركبة والعميقة التي تعيشها البلاد، بل بالعكس ستدفع نحو صراع داخلي وممارسة العنف والانزلاق نحو الفوضى.

لا شك أن حركة النهضة والأحزاب الموالية لها تعرف أن الرئيس التونسي الذي يحضى بتأييد شعبي واسع لا يخضع للضغط وأن تهديدها بالشارع لا طائل منه لكنها تصر على الذهاب في هذا الطريق في محاولة لفرض المزيد من الفوضى في البلاد أملا في تدخل القوى الدولية للضغط على الرئيس التونسي للتراجع عن قراراته.

وهذا الأمر يبدو واضحا من خلال الموقف الامريكي، والذي عبر عن قلق واشنطن من استمرار الاجراءات الانتقالية في تونس دون نهاية واضحة.وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس،أنّ الولايات المتحدة تشارك الشعب التونسي هدفه المتمثل في تشكيل حكومة ديمقراطية تستجيب لاحتياجات البلاد وهي تجابه أزمات اقتصادية وصحية.

وأضاف المتحدث الأمريكي، أنّه «على الرئيس قيس سعيد أن يعين رئيسا للوزراء لتشكيل حكومة قادرة على تلبية الاحتياجات الملحة»، داعيا الرئيس إلى «صياغة خطة ذات جدول زمني واضح لعملية إصلاح شاملة».وكانت واشنطن قد أكدت في مناسبات عدة على إنهاء الوضع الاستثنائي والتعجيل بتركيز حكومة جديدة و«إعادة الديمقراطية البرلمانية».

وتثير هذه الرسائل مخاوف من امكانية تصاعد التدخل الأمريكي في الشأن التونسي وقوبلت زيارة وفد الكونغرس بقيادة السيناتور مورفي،مطلع سبتمبر الجاري،برفض واسع في الأوساط التونسية. واعتبر كثيرون أنها محاولة من حركة النهضة للاستقواء بالخارج خاصة وأن الحركة تواجه اتهامات سابقة بإبرام عقود لوبينغ للتأثير في الإدارة الأميركية والحصول على دعمها في مواجهة خصومها.

الأكيد أن الأزمة التونسية تزداد صعوبة ومعها يزداد خطر انزلاق البلاد الى أوضاع أكثر سوءا خاصة على الصعيد الاقتصادي،فبحسب وكالة «رويترز»،تعرضت

> بحسب وكالة «رويترز»،تعرضت سندات الحكومة التونسية لضغط جديد، الثلاثاء 28 سبتمبر 2021، وبلغت تكلفة التأمين ضد مخاطر تخلفها عن السداد مستوى قياسيا، مع استمرار تصاعد المخاوف بشأن الأزمة السياسية التي تشهدها البلاد.

سندات الحكومة التونسية لضغط جديد، الثلاثاء 28 سبتمبر 2021، وبلغت تكلفة التأمين ضد مخاطر تخلفها عن السداد مستوى قياسيا، مع استمرار تصاعد المخاوف بشأن الأزمة السياسية التي تشهدها البلاد.

وأظهرت بيانات تريدويب أن سندات 2024، التي يصدرها رسميا البنك المركزي للبلاد، تراجعت بنحو سنت اليوم ليجري تداولها عند 83,535 سنت باليورو.كما أظهرت بيانات من آي.إتش.إس ماركت أن مبادلات مخاطر التخلف عن سداد الائتمان لأجل خمس سنوات قفزت إلى 840 نقطة أساس، بزيادة 22 نقطة أساس عن إغلاق يوم الاثنين، وأكثر من مثلي مستوياتها في بداية العام.

وتعيش تونس نزيفا اقتصاديا مخيف، فنسبة التضخم ارتفعت إلى 5،7 بالمئة خلال شهر يونيو/ حزيران 2021، ونسبة النمو تعاني ضعفا منذ عام 2013. كما يغرق البلد في الديون، إذ يتجاوز حجم الدين العام 100 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ولكي تسدد القروض، لا حل لدى تونس سوى أن تأخذ قرضا جديدا، ما دفعها لبدء مفاوضات جديدة مع صندوق النقد الدولي للحصول على 4 مليارات دولار، فيما تقترب نسبة البطالة من 18 بالمئة وفق تقارير اعلامية.

وطيلة السنوات العشر الماضية،عاشت تونس فترات من عدم الاستقرار السياسي ووضع أمني صعب مع تكرر العمليات الارهابية التي أثرت بشكل كبير على السياحة في البلاد،ثم جاءت جائحة كورونا بتداعياتها الكارثية لتزيد الأمر صعوبة على اقتصاد البلد المتأزم.وفي ظل هذه التطورات المتسارعة يبقى السؤال مطروحا،الى أين تتجه الأزمة التونسية؟وماهي الخيارات المطروحة لإنهائها؟

> تعرف حركة النهضة والأحزاب الموالية لها أن الرئيس الذي يحضى بتأييد شعبي واسع لا يخضع للضغط وأن تهديدها بالشارع لا طائل منه لكنها تصر على الذهاب في هذا الطريق في محاولة لفرض المزيد من الفوضى في البلاد أملا في تدخل القوى الدولية للضغط عليه للتراجع عن قراراته.

جدل الإجراءات الرئاسية في تونس...

هل تتجه الأزمة نحو التصعيد؟

شريف الزيتوني

يوم 22 سبتمبر الماضي أعلن الرئيس التونسي عن أمر رئاسي متعلّق بالتدابير الاستثنائية التي بدأها يوم 25 يوليو وجمد عبرها البرلمان وأقال رئيس الحكومة آنذاك هشام المشيشي. لكن الجديد في الأمر الرئاسي أنه أنهى دور الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين، وأوقف العمل بأغلبية فصول الدستور وتشكيل لجنة لإعداد مشاريع التعديلات المتعلقة بالإصلاحات السياسية، في خطوة رآها كثيرون توجها نحو الأقصى في خياراته وهو ما خلف جدلا كبيرا في الشارع التونسي انتهى مؤخرا بمظاهرات مؤيدة ومعارضة لتلك القرارات وحتى بمواقف خارجية متباينة حول ما قام به الرئيس.

القرارات الرئاسية التونسية فتحت النقاشات عن مستقبل العملية السياسية في البلاد، بين يعتبر المسار ضروريا لتصحيح انفلاتات كثيرة حصلت خلال العشرية الأخيرة من اضطرابات أمنية أدت إلى اغتيالات سياسية وانتشار الإرهاب وتراجع اقتصادي كبير ضاعف المديونية العامة للدولة إضافة إلى عجز سياسي في ظل غياب الثقة بين مختلف الأطراف السياسية وخاصة بين حركة النهضة وبقية خصومها باعتبارها الحزب الذي دخل الحكم منذ تحولات العام 2011 ولم تغادره إلا في الإجراء الرئاسي الأخير الذي أزاحها من المشهد استنادا إلى فصل دستوري اعتبر من خلاله الرئيس أن الدولة أمام خطر جاثم.

أما الطرف الآخر فيعتبر ما قام به سعيّد انقلابا على الدستور وكل ما حصل ويحصل بعده غير دستوري ولا يعتد به وما يحصل هو استفراد بالسلطة يهدد البلاد بالعودة إلى الدكتاتورية، ووصلت ردود الفعل درجة الخروج إلى الشوارع للاحتجاج والتعبير على الرفض وعلى رأس المحتجين حركة النهضة

> معارضو الرئيس يعتبرون ما قام به انقلابا على الدستور وكل ما حصل ويحصل بعده غير دستوري ولا يعتد به وما يحصل هو استفراد بالسلطة يهدد البلاد بالعودة إلى الدكتاتورية، ووصلت ردود الفعل درجة الخروج إلى الشوارع للاحتجاج والتعبير على الرفض وعلى رأس المحتجين حركة النهضة الإسلامية التي تتخوف اليوم من بعض الملفات الأمنية التي قد تنهي ببعض قياداتها في السجون باعتبارهم تحملوا مسؤوليات في الدولة تجعلهم أمام المحاسبة القانونية.

الإسلامية التي تتخوف اليوم من بعض الملفات الأمنية التي قد تنهي ببعض قياداتها في السجون باعتبارهم تحملوا مسؤوليات في الدولة تجعلهم أمام المحاسبة القانونية.

وبالحديث عن حركة النهضة يبدو أنها استطاعت أن تستميل بعض الأطراف السياسية التونسية في الموقف من قيس سعيّد، حيث باءت محاولاتها الأولى منفردة بالفشل وعجزت أن تحشد أنصارها ومازال مشهد رئيسها راشد الغنوشي منفردا محبطا أمام البرلمان في فجر الـ26 من يوليو ماثلا في أذهان التونسيين وأكدت للنهضاويين قبل غيرهم أن حزبهم فقد شعبيته ولم يعد قادرا على استمالة الشارع كما هو الحال في السنوات التي أعقبت الثورة.

وبالعودة إلى المواقف التونسية من الإجراءات الاستثنائية لقيس سعيّد يبدو حزبيا أن حزب حركة الشعب ذا التوجّه الناصري هو الوحيد الممثل برلمانيا وهو المتمايز عن البقية في المساندة باعتباره ومنذ اليوم الأول أصدر بيانا اعتبر أن الإجراء مهم لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وإلى اليوم مازال قياديوه يعبرون عن وقوفهم

يبدو حزبيا أن حزب حركة الشعب ذا التوجّه الناصري هو الوحيد الممثل برلمانيا وهو المتمايز عن البقية في المساندة باعتباره ومنذ اليوم الأول أصدر بيانا اعتبر أن الإجراء مهم لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وإلى اليوم مازال قياديوه يعبرون عن وقوفهم رغم أن بعض المصادر تشير إلى أنه إسناد مجاني والرئيس نفسه ذاهب بقوة في تجاوز المنظومة الحزبية التي يعتبرها معرقلا للتقدّم السياسي للبلاد.

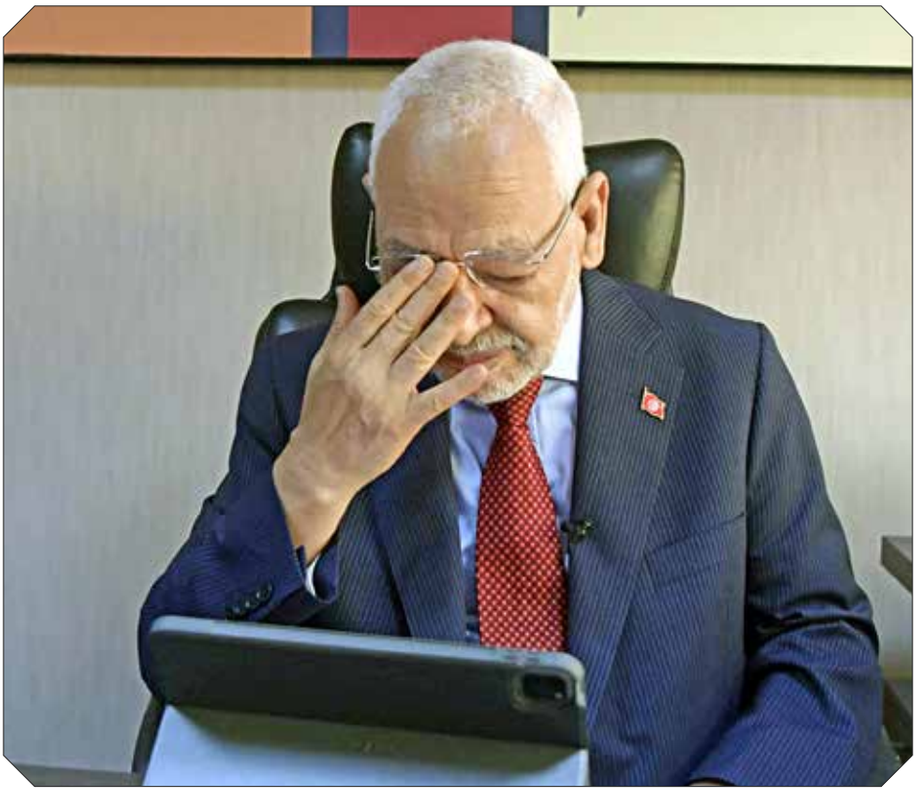

إلى جانب الرئيس رغم أن بعض المصادر تشير إلى أنه إسناد مجاني والرئيس نفسه ذاهب بقوة في تجاوز المنظومة الحزبية التي يعتبرها معرقلا للتقدّم السياسي للبلاد ويطرح بدائل أخرى تعتمد على التمثيلية الشعبية المباشرة على أنها التعبيرة المواطنية الحقيقية بعيدا عن التقييد الحزبي التقليدي، ومن يريد أن ينتقد الرئيس اليوم على هذا الموقف يبدو أنها لم يطلع على فكر الرجل الذي عبر عنها منذ بداية حملته الانتخابية في 2019.

كما توجد بعض الأحزاب الصغيرة أيضا وهي ذات توجه يساري أعلنت ترحيبها بخطوة قيس سعيّد داعية إلى المضي في الإجراءات قدما والإعلان عن الحل الرسمي للبرلمان.

هذه الأحزاب لا مؤاخذات لها على الرئيس إلا في مستوى التأخر في الإعلان عن حكومة جديدة تنهي الفراغ التنفيذي وهذا لا أفق لتحقيقه في ظل غياب المعلومة من قصر قرطاج فيما يعتقد أن سعيّد مازال يبحث عن شخصية مناسبة تقود الحكومة للمرحلة المقبلة بعيدا عن الولاءات السياسية التي كانت طاغية في السابق.

أما الشق المعارض للرئيس اليوم فهو يشكل تنسيقيات هي من تنظم المسيرات الاحتجاجية وتنسق فيما بينها في إصدار المواقف من إجراءات 25 جويلية، وفي غالبها تعتبر ما حصل ارتدادا على ما طالب به التونسيون في 2011، مطالبة بعودة البرلمان وسرعة الإعلان عن حكومة لأن تصرف الرئيس بشكل منفرد في نزعة دكتاتورية.

الجديد في الأطراف المعارضة لقيس سعيّد أنها ضمت من كانوا إلى وقت قريب متناقضين في المواقف، حيث توجد حركة النهضة وقبل تونس اللذين تعتبر المتضرر الأكبر مما حصل، لكن توجد أيضا أحزاب تعتبر نفسها يسارية أو اجتماعية مثل حزب التيار الديمقراطي الذي معارضا بشد لحركة النهضة في البرلمان وحزب العمال الذي يرأسها حمة الهمامي، بالإضافة إلى وجود شخصيات مستقلة لها موقف معادي للإسلام السياسي لكنها اليوم موجودة معه في نفس الطريق في معارضة الرئيس.

معارضة قيس سعيّد لم تقتصر على أطراف الإسلام السياسي في الداخل التونسي وبعض المنسجمين مع خياراته، بل إن الأزمة التونسية أخذت منعرجا آخر بتدخل القوى الدولية الكبرى التي اختارت أن تصدّر مواقف غير مدركة للواقع التونسي من بينها الولايات المتحدة التي يبدو أن علاقة

> القرارات الرئاسية التونسية فتحت النقاشات عن مستقبل العملية السياسية في البلاد، بين يعتبر المسار ضروريا لتصحيح انفلاتات كثيرة حصلت خلال العشرية الأخيرة من اضطرابات أمنية أدت إلى اغتيالات سياسية وانتشار الإرهاب وتراجع اقتصادي كبير ضاعف المديونية العامة للدولة إضافة إلى عجز سياسي في ظل غياب الثقة بين مختلف الأطراف السياسية.

الحزب الديمقراطي بإسلاميي المنطقة هي المحددة في ما تعلنه من مواقف، آخرها ما صدر عن السيناتور الأمريكي كريس مورفي الذي قال في تصريحات لوسائل إعلام أمريكية إن علاقة الولايات المتحدة الوثيقة مع تونس مرتبط بالتزام تونس بالديمقراطية. مضيفا أن ما يقوم الرئيس سعيّد يتعارض مع التزامه تجاه الشعب التونسي بحماية ودعم حقوقه الديمقراطية وليست الطريقة لحل المشاكل الحقيقية التي تواجهها تونس.

ما يمكن استخلاصه إذن أن تونس اليوم أمام أزمة سياسية حقيقية، وانقسمت فيها المواقف بين من هو مؤيد لإجراءات الرئيس قيس سعيّد وما هو رافض لها. لكن التخوف السائد أن الرئيس اليوم يسير في طريقه دون أي تنسيق أو حوار داخلي وأن بوادر الأزمة بدأت تخرج إلى الشارع وكل الأطراف أصبحت تستعرض قوتها جماهيريا مما قد يطور الأمور نحو توتر أكثر لا يمكن للبلاد أن تتحمل أثاره.

ما يمكن استخلاصه إذن أن تونس اليوم أمام أزمة سياسية حقيقية، وانقسمت فيها المواقف بين من هو مؤيد لإجراءات الرئيس قيس سعيّد وما هو رافض لها، لكن التخوف السائد أن بوادرها بدأت تخرج إلى الشارع وكل الأطراف أصبحت تستعرض قوتها جماهيريا مما قد يطور الأمور نحو توتر أكثر لا يمكن للبلاد أن تتحمل أثاره.

كرونولوجيا الأزمة السياسية في تونس..

هكذا انفجر الوضع وأفرز القرارات الرئاسية الإستثنائية

نجاة فقيري

لم تكن قرارات رئيس الجمهورية التونسية الأخيرة «وليدة الصدفة» خاصة مع الإحتقان المتواصل وشرارات الإحتجاجات المتتالية التي يؤججها الغضب الشعبي منذ سنوات نتيجة تأزم الأوضاع على جميع المستويات بدءا بالسياسي والبرلماني، ما أثر على الوضع الاقتصادي حيث تشارف البلاد على الإفلاس وتعيش أسوأ وضع إجتماعي في تاريخها مع تراجع كل المؤشرات الحيوية أمام تدني الأوضاع المعيشية والمقدرة الشرائية لمواطن «نفذ صبره» وفقد ثقته في الطبقة السياسية التي تدير دفة الأمور بالبلاد.

مع مطلع هذا العام انفجرت احتجاجات اجتماعية عنيفة على إثر التدهور الاقتصادي والسياسي الذي تعيشه تونس في أكثر من مدينة،ولم تكن الأولى من نوعها أو خاتمة الإحتجاجات المتّقدة بين الحين والآخر بالبلاد، رغم فرض السلطات حظر التجول على خلفية الأزمة الصحية التي تعيشها تونس. ووفق معطيات نشرها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بلغ عدد التحركات الاجتماعية والاحتجاجات خلال سنة 2020، نحو 8759 تحركا احتجاجيا. و9091 احتجاجا في 2019، و9365 في 2018، و10452 في 2017، و8713 احتجاجا في 2016.

وأكّد المنتدى أن عدد التحركات الاجتماعية المرصودة في تونس منذ مطلع العام الحالي بلغ 2675 تحركا. وقال المنتدى التونسي إن 40 % من التحركات الاحتجاجية المرصودة منذ بداية السنة الحالية ذات طابع اجتماعي و33 بالمئة منها كانت ذات طابع اقتصادي.

لذلك اعتبر الخبراء والمحللون أن تحركات 25 يوليو/ جويلية لم تكن سببا بقدر ما كانت نتيجة حتمية لتنامي الغضب والسخط الشعبي على تأزم الأوضاع التي عمقتها جائحة كورونا بارتفاع غير مسبوق للوفيات نتيجة «السياسة والإدارة الفاشلة» للأزمة الوبائية. بدأ الحشد لـ« حراك 25 يوليو» عبر شبكات التواصل الاجتماعي بمبادرات شبابية لتفرز احتجاجات واسعة انطلقت بالفعل من العاصمة تونس من ساحة «باردو» بمحيط البرلمان التونسي لتشمل معظم الولايات التونسية وذلك بالتزامن مع ذكرى عيد الجمهورية التونسية الرابع والستين أين نادى المتظاهرون بحل البرلمان و. لتكون بذلك قرارات الرئيس التونسي التاريخية التي قضت بتجميد البرلمان التونسي ورفع الحصانة عن نوابه وإعفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي «تتويجا لهذا الحراك واستجابة لتطلعات الشعب التونسي».

انهيار المشهد السياسي والبرلماني!

إن المتأمل في الأزمة السياسية في تونس يرى أن جذورها تتجاوز الأشهر الأخيرة والسنوات الأخيرة أيضا، وتمتد إلى 2011 منذ اندلاع الثورة وسقوط حكم زين العابدين بن علي لتدخل تونس مرحلة جديدة من عدم الاستقرار السياسي الذي ترجمته الحكومات الأربع عشر 14 المتعاقبة التي تداولت على تسيير شؤون البلاد خلال 10 سنوات. وقد عمقت حكومة المشيشي هذه الأزمة القديمة المتجددة فاغلب وزارته بالنيابة بعد إقالة فريق من وزرائه. رافقت حكومة المشيشي تداعيات حادة وسوء إدارة للأزمة الوبائية الطاحنة التي عصفت بحياة أكثر من 20 ألف تونسي.

دخل الإنقسام السياسي بين السلطات الثلاث منعرجا خطيرا واتسعت دائرة الخلافات وبدأت الشبهات تحوم حول رئيس الحكومة الجديدة وولاءاته. حيث لم يحظى

مع مطلع هذا العام انفجرت احتجاجات اجتماعية عنيفة على إثر التدهور الاقتصادي والسياسي الذي تعيشه تونس في أكثر من مدينة

التعديل الذي أجراه على 11 وزير من حكومته بموافقة رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد الذي رفض تحديد موعد لأدائهم اليمين الدستورية أمامه رغم أنهم حصلوا على ثقة البرلمان، شبهات فساد تحوم حول أغلبهم. ففي حين دعمت حكومة النهضة الإسلامية المشيشي وحكومته فقد رفضت أحزاب اليسار هذه الحكومة واعتبرتها «منتهية الصلوحية».

أما البرلمان التونسي فيشهد منذ أشهر حالة توتر كبيرة وفوضى بين كتلة عبير موسي وكتلة النهضة وعدد من الموالين لها مما تسبب في تعطل العديد من جلساته، وما خلف غضبا كبيرا في الشارع التونسي، الذي اعتبر أن البرلمان يلعب الدور الرئيسي في الآزمات التي تعيشها البلاد. فمشاهد الجدالات العنيفة تحت قبة البرلمان، سلطة التشريع العليا في البلاد التونسية، بلغت حد الإعتداء المادي. لتهز صور و فيديوهات «اعتداءات وتعنيف» وثلب وتبادل الاتهامات والشتائم وسائل التواصل الاجتماعي والشارع التونسي وحتى العربي والعالمي.

وقد هزت، حادثة أخيرة، تمثلت في إعتداء نائب بالبرلمان التونسي على زميلته باللكم والشتم خلال أشغال جلسة عامة، الرأي العام التونسي والعربي وأثارت تساؤلات كثيرة حول مآلات المشهد البرلماني بالبلاد التونسية خاصة أن الحادثة ليست الأولى من نوعها بل هي تواصل لوتيرة عنف لفظي ومادي وتشنج وتبادل اتهامات تحت قبة السلطة التشريعية المنتخبة من الشعب لخدمة مصالحه وإنقاذه من براثن الأزمات الخانقة التي يعيشها» لكن هيهات».

تمثلت حادثة العنف التي جدّت تحت قبة البرلمان التونسي وفق الفيديو الذي تناقلته وسائل الإعلام ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي توجّه النائب الصحبي سمارة نحو المكان المخصص لكتلة الدستوري الحر وقيامه بلكم وركل النائبة عبير موسي التي كانت ترتدي واقيا صدريا وخوذة منذ وقت

> بلغ عدد التحركات الاجتماعية والاحتجاجات خلال سنة 2020، نحو 8759 تحركا احتجاجيا.

طويل «خوفا من العنف داخل البرلمان»منذ فترة طويلة وقام عدد من النواب وأعوان المجلس بتهدئة الوضع الذي كان يتجه نحو الأسوأ. هي صورة مصغرة وحادثة تنضاف إلى حوادث كثيرة سبقتها خاصة حادثة إعتداء النائب سيف الدين مخلوف على النائبة عبير موسي في محافل عدة.

هذه الممارسات التي ما فتئت تتكرر تحت قبة البرلمان التونسي زعزعت صورة وأهمية هذه السلطة التشريعية وباتت ترسم صورة«سيئة» عن بلد الديمقراطية واحترام الحريات واحترام المرأة وحمايتها من العنف وتكريس«مبدأ الديموقراطية والحوار والتشارك» كقيمة ثابتة أرستها «ثورة الياسمين».

الوباء يفتك بالتونسيين!

وصفت اللجنة العلمية التونسية الوضع الوبائي بتونس بـ«الدرامي» ووصفها البعض بـ«تسونامي»، حيث تسارعت وتيرة الإصابات وتضاعفت معدلات الوفيات المسجلة لتبلغ 4% من إجمالي الإصابات بينما تبلغ نسبة الإصابات 5% من عدد السكان ما جعل تونس تحتل المرتبة الأولى عربيا وإفريقيا من حيث نسبة الإصابات والوفيات والأولى عالميا في نسبة التحاليل الإيجابية لتقصي فيروس كوفيد 19. وامتلأت أسرة الأوكسجين وأقسام الانعاش وفاقت طاقة استيعاب عديد المستشفيات العمومية 100% ، فضلا عن ارتفاع نسبة الاختبارات الايجابية اليومية إلى 36,12 بالمئة. وضع وبائي كارثي وقفت الدولة والحكومة أمامه عاجزة ما دفع الشعب التونسي لإطلاق نداءات استغاثة إلى العالم لإنقاذ البلاد من كارثة وشيكة وتعالت صيحات الفزع وانتشرت فيديوهات الموت والعجز

> دخل الإنقسام السياسي بين السلطات الثلاث منعرجا خطيرا واتسعت دائرة الخلافات وبدأت الشبهات تحوم حول رئيس الحكومة الجديدة وولاءاته.

على وسائل التواصل الاجتماعي.

ما دفع الرئيس التونسي قيس سعيد لإجراء عديد الاتصالات مع الدول الشقيقة والصديقة ليتهاطل المد التضامني من كل حدب وصوب بدءا بالجارة الجزائرية التي ما انفكت تزود تونس بالأكسجين وصولا إلى كل الدول المغاربية، ليبيا والمغرب وموريتانيا التي أرسلت مع المساعدات والفريق الطبي 15 طن من الأسماك الموريتانية الرفيعة«جاد الكريم بما عنده». وشمل هذا المد التضامني الدول العربية والأوروبية وأمريكا والصين وغيرهم في هبة تضامنية غير مسبوقة جعلت البلاد تخرج من عنق الأزمة خاصة مع الإنفراجة التي تلوح في أفق الوضع الوبائي.

تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.. البلاد على حافة الإفلاس.

شهدت تونس منذ 2011 تراجعا حادا في كل مؤشراتها الحيوية خاصة الاقتصادية والاجتماعية في ظل الوضع الكارثي الذي تعيشه ما خلف دولة «على حافة الإفلاس» حيث تنامي العجز التجاري من 8279,7- في 2010 إلى 12002,6- في 2015 إلى 12757,8- في 2020. وتداعت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من نسبة نمو بلغت 3,5 % في 2010 إلى 8,8- في 2020.

كما تضاعفت الديون قرابة 3 مرات من 2010 إلى 2020 من 37% إلى 87 % ومن المتوقع أن تبلغ 114% خلال هذا العام ذلك إضافة إلى تنامي معدلات الفقر 15,2% في 2015 إلى 20,2 % في 2020 وتدهور المقدرة الشرائية وتهاوي الدينار مقابل العملات الأجنبية إضافة من ارتفاع معدلات البطالة من 15,4

> وضع وبائي كارثي وقفت الدولة والحكومة أمامه عاجزة ما دفع الشعب التونسي لإطلاق نداءات استغاثة إلى العالم لإنقاذ البلاد من كارثة وشيكة وتعالت صيحات الفزع وانتشرت فيديوهات الموت والعجز على وسائل التواصل الاجتماعي.

الأوامر والقرارات

رئاسة الجمهورية

أمر رئاسي عدد 117 لسنة 2021 مؤرخ في 22 سبتمبر 2021 يتعلق بتدابير استثنائية.

إن رئيس الجمهورية،

بعد الاطلاع على الدستور، وخاصة على الفصل 80 منه،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 69 لسنة 2021 المؤرخ في 26 جويلية 2021 المتعلق بإعفاء رئيس الحكومة وأعضاء بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 80 لسنة 2021 المؤرخ في 29 جويلية 2021 المتعلق بتعليق اختصاصات مجلس نواب الشعب،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 109 لسنة 2021 المؤرخ في 24 أوت 2021 المتعلق بالتمديد في التدابير الاستثنائية المتعلقة بتعليق اختصاصات مجلس نواب الشعب،

وحيث نص الدستور على أن الشعب هو صاحب السيادة كما ورد ذلك في توطئته وكما نص على ذلك الفصل الثالث منه،

وحيث إذا تعذر على الشعب التعبير عن إرادته وممارسة سيادته والتعبير عنها في ظل الأحكام الدستورية السارية، تغلّب السيادة على الأحكام المتعلقة بممارستها،

وحيث عبر الشعب التونسي في أكثر من مناسبة عن رفضه للآليات المتعلقة بممارسة السيادة وطرق التعبير عنها،

وحيث تعطلت دواليب الدولة وصار الخطر لا داهما بل واقعا وخاصة داخل مجلس نواب الشعب،

وحيث أن المبدأ هو أن السيادة هي للشعب، وإذا تعارض المبدأ مع الإجراءات المتعلقة بتطبيقه يقتضي ذلك تغليب المبدأ على الأشكال والإجراءات،

يصدر الأمر الرئاسي الآتي نصه:

الباب الأول

أحكام عامة

الفصل الأول . يتواصل تعليق جميع اختصاصات مجلس نواب الشعب.

الفصل 2 . يتواصل رفع الحصانة البرلمانية عن جميع أعضاء مجلس نواب الشعب.

الفصل 3 . يوضع حد لكافة المنح والامتيازات المسندة لرئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه.

الباب الثاني

التدابير الخاصة بممارسة السلطة التشريعية

الفصل 4 . يتم إصدار النصوص ذات الصبغة التشريعية في شكل مراسيم يختمها رئيس الجمهورية ويأذن بنشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، وذلك بعد مداولة مجلس الوزراء.

لا يجوز عند سن المراسيم النيل من مكتسبات حقوق الإنسان وحرياته المضمونة بالمنظومة القانونية الوطنية والدولية.

الفصل 5 . تتخذ شكل مراسيم، النصوص المتعلقة بـ :

- الموافقة على المعاهدات،
- تنظيم العدالة والقضاء،
- تنظيم الإعلام والصحافة والنشر،
- تنظيم الأحزاب والنقابات والجمعيات والمنظمات والهيئات المهنية وتمويلها،
- تنظيم الجيش الوطني،
- تنظيم قوات الأمن الداخلي والديوانة،
- القانون الانتخابي،
- الحريات وحقوق الإنسان،
- الأحوال الشخصية،
- الأساليب العامة لتطبيق الدستور،
- الواجبات الأساسية للمواطنة،
- السلطة المحلية،
- تنظيم الهيئات الدستورية،
- القانون الأساسي للميزانية،
- إحداث أصناف المؤسسات والمنشآت العمومية،
- الجنسية،
- الالتزامات المدنية والتجارية،
- الإجراءات أمام مختلف أصناف المحاكم،
- ضبط الجنايات والجنح والعقوبات المنطبقة عليها وكذلك المخالفات المستوجبة لعقوبة سالبة للحرية،
- العفو العام،
- ضبط قاعدة الأداءات والمساهمات ونسبها وإجراءات استخلاصها،
- نظام إصدار العملة،
- القروض والتعهدات المالية للدولة،
- ضبط الوظائف العليا،
- التصريح بالمكاسب.

% في 2015 إلى 17,4 % في 2020، حسب الإحصائيات الرسمية.

تواجه بذلك تونس أزمة إقتصادية حادة تهدّدها بالإفلاس في ظل تفاقم الديون الخارجية التي تجاوزت مائة في المائة وحُدّدت قيمتها بـ80,9 مليار دينار (30,3 مليار دولار) مع نهاية سنة 2020 حسب تقديرات مروان العباسي محافظ البنك المركزي. كما أظهرت بيانات المعهد التونسي للإحصاء، تسجيل اقتصاد البلاد تراجعا قياسيا لمعدل النمو بنسبة 8,8% في العام الماضي، وارتفاع نسبة البطالة إلى 17,4%.،كما تتوقع الحكومة تسجيل عجز في موازنة 2021 بمقدار 5,5 مليار دولار.

وقد سعت الحكومة التونسية برئاسة هشام المشيشي المقال، لتوفير برنامج تمويلي لإنعاش الاقتصاد التونسي بأضخم قرض في تاريخ تونس حيث توجّه وفد رفيع المستوى بقيادة وزير المالية التونسي علي الكعلي، إلى واشنطن للنقاش مع صندوق النقد الدولي حول برنامج تمويلي لتونس التي تعاني من أزمة اقتصادية غير مسبوقة مع عجز مالي بلغ 11,5% لأول مرة بنهاية 2020 بينما انكمش الاقتصاد بنسبة 8,8% بسبب تداعيات أزمة كورونا.

وقد أثارت التزامات الحكومة التونسية بالرفع التدريجي للدعم، وخفض الأجور، مقابل الحصول على تمويل جديد من صندوق النقد الدولي، جدلا واسعا وتحذيرات كثيرة من حدوث اضطرابات اجتماعية وغضب شعبي كبير. وكانت وثيقة حكومية مسرّبة قد أظهرت أن تونس تخطط لخفض كتلة الأجور إلى 15 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المقبل، من خلال فرض برنامج للمغادرة الطوعية للموظفين، إضافة إلى رفع الدعم نهائيا عن المواد الغذائية ثم المحروقات والكهرباء والغاز مع موفى 2024، وذلك بهدف إقناع صندوق النقد الدولي بإقراض تونس 4 مليارات دولار.

كما حذر رئيس الحكومة التونسية المقال هشام المشيشي في محطات عدة من تداعيات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيش على وقعها بلاده وقال المشيشي في ندوة صحفية «يكفي من الدمار الذي لحق بالبلاد» وذلك في إشارة إلى الاحتجاجات المتواصلة وتعطل الإنتاج. لكنه لم يكن يعلم أن الأزمة قد استفحلت وأن الدمار قد أحاط بالفعل بالبلاد من كل جانب وأن شررات الإحتجاجات المتتالية كانت تهيّء لـ«حراك 25 يوليو» الذي أطاح به وتجمد على إثره نشاطه ونشاط البرلمان التونسي وفقا للفصل 80 من الدستور التونسي.

> شهدت تونس منذ 2011 تراجعا حادا في كل مؤشراتها الحيوية خاصة الاقتصادية والاجتماعية في ظل الوضع الكارثي الذي تعيشه ما خلف دولة «على حافة الإفلاس».

وانطلقت على خلفيته قرارات متتالية متتابعة للرئيس التونسي قيس سعيد واعتقالات واسعة لعدد من النواب والشخصيات وقد تعهّد الرئيس التونسي «بالقضاء على الفساد» و«إعادة أموال الشعب التونسي» و«تحسين وضعيته الإجتماعية» مع «الحفاظ على الحقوق والحريات وعدم المساس بها».

حركة النهضة.. جزء من الأزمة يتفكك

ندّدت حركة النهضة الأكثر تمثيلا في البرلمان التونسي المجمد بالتدابير والقرارات المعلنة واعتبرتها «انقلاب على الثورة والدستور»، ودعت أنصارها وعموم التونسيين إلى «الدفاع عن الثورة» في محطات كثيرة منذ تاريخ 25 يوليو 2021 وكان التجاوب محتشما منذ البداية حتى في الإحتجاجات الأخيرة الأسبوع الماضي على خلفية التمديد في التدابير الإستثنائية والقرارت الجديدة التي أعلن عنها الرئيس قيس سعيد.

شهدت الحركة عاصفة غير مسبوقة من الاستقالات والاتهامات الصريحة الموجهة لرئيسها راشد الغنوشي حيث وصفه القيادي السابق بالحركة عماد الجمامي، الذي أقاله الغنوشي على خلفية مساندته لقرارات قيس سعيد، بـ«الدكتاتور كامل الأوصاف» كما اتهمه العديد من القيادات المستقيلة على غرار سمير ديلو وعبد اللطيف المكي بالإنفراد بالرأي داخل الحركة محملين إياه مسؤولية «الخيارات الخاطئة» التي أدت إلى انهيار الحركة ومسؤولية «ما آلت إليه البلاد من وضعيّة معقّدة باعتبارها الحزب الحاكم».

في موجة أولى من الإستقالات أعلن 113 قيادي وعضو بالمكاتب الجهوية والمحلية بحركة النهضة، عن استقالة جماعية من الحزب بسبب «الإخفاق في معركة الإصلاح الداخلي»مفيدين في بيان مشترك أنهم «خيروا تغليب التزامهم الوطني بالدفاع عن الديمقراطية والتحرر من الأكراهات المكبلة التي أصبح يمثلها الانتماء لحزب حركة النهضة».

وامضى على بيان هذه الاستقالة عدد من نواب البرلمان المعلقة أعماله ومن نواب المجلس الوطني التأسيسي، وأعضاء مجلس شورى الحركة الى جانب عدد من مسؤولين وأعضاء في الحزب مركزيا وجهويا ومحليا ، من بينهم سمير ديلو ونسيبة بن علي و معز بالحاج رحومة وجميلة الكسيكسي وتوفيق الزائري

- تنظيم المصادقة على المعاهدات.
- قوانين المالية وغلق الميزانية والمصادقة على مخططات التنمية.
- المبادئ الأساسية لنظام الملكية والحقوق العينية والتعليم والبحث العلمي والثقافة والصحة العمومية والبيئة والتهيئة الترابية والعمرانية والطاقة وقانون الشغل والضمان الاجتماعي.

تدخل في مجال السلطة الترتيبية العامة المواد التي لا تدخل في المجالات المشار إليها أعلاه وتصدر في شكل أوامر رئاسية.

الفصل 6 . مشاريع المراسيم والأوامر الرئاسية ذات الصبغة الترتيبية يتم التداول فيها في مجلس الوزراء.

الأوامر الرئاسية ذات الصبغة الترتيبية يتم تأشيرها من رئيس الحكومة وعضو الحكومة المعني.

الفصل 7 . لا تقبل المراسيم الطعن بالإلغاء.

الباب الثالث

التدابير الخاصة بممارسة السلطة التنفيذية

الفصل 8 . يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة يرأسها رئيس حكومة.

القسم الأوّل

رئيس الجمهورية

الفصل 9 . يتولى رئيس الجمهورية تمثيل الدولة ويضبط سياستها العامة واختياراتها الأساسية.

الفصل 10 . رئيس الجمهورية يرأس مجلس الوزراء وله أن يفوض لرئيس الحكومة ترؤسه.

الفصل 11 . يسهر رئيس الجمهورية على تنفيذ القوانين ويمارس السلطة الترتيبية العامة وله أن يفوّض كامل هذه السلطة أو جزءا منها لرئيس الحكومة.

الفصل 12 . يمارس رئيس الجمهورية خاصة الوظائف التالية:

- القيادة العليا للقوات المسلحة.
- إشهار الحرب وإبرام السلم بعد مداولة مجلس الوزراء.
- إحداث وتعديل وحذف الوزارات وكتابات الدولة وضبط اختصاصاتها وصلاحياتها.
- إحداث وتعديل وحذف المؤسسات والمنشآت العمومية والمصالح الإدارية وضبط اختصاصاتها وصلاحياتها.
- إقالة عضو أو أكثر من أعضاء الحكومة أو البت في استقالته.
- اعتماد الدبلوماسيين للدولة في الخارج وقبول اعتماد ممثلي الدول الأجنبية لديه.
- العفو الخاص.

الفصل 13 . لرئيس الجمهورية إذا تعذّر عليه القيام بمهامه بصفة مؤقتة أن يُفوّض سلطاته إلى رئيس الحكومة بمقتضى أمر رئاسي.

وأثناء مدّة هذا التعذّر الوقتي الحاصل لرئيس الجمهورية تبقى الحكومة قائمة إلى أن يزول هذا التعذّر.

الفصل 14 . عند شغور منصب رئيس الجمهورية بسبب الوفاة أو الاستقالة أو العجز التّام يتولى فورا رئيس الحكومة القيام بمهام رئاسة الجمهورية إلى غاية تأمين عودة السير العادي لدواليب الدولة ويؤدي اليمين الدستورية أمام مجلس الوزراء.

إذا حصل لرئيس الحكومة في نفس الوقت مانع لسبب من الأسباب المشار إليها بالفقرة السابقة يتولى وزير العدل بصفة وقتية القيام بمهام رئاسة الجمهورية.

وفي هذين الحالتين الأخيرتين تُجرى انتخابات لاختيار رئيس الجمهورية في أجل أدناه خمسة وأربعون يوما وأقصاه تسعون يوما من تاريخ الشغور.

يؤدي القائم بمهام رئاسة الجمهورية اليمين المنصوص عليها بالفصل 76 من الدستور.

الفصل 15 . لرئيس الجمهورية أن يعرض على الاستفتاء أي مشروع مرسوم. وإذا ما أفضى الاستفتاء إلى المصادقة على المشروع فإن رئيس الجمهورية يُصدره في أجل لا يتجاوز خمسة عشرة يوما من تاريخ الإعلان عن نتائج الاستفتاء.

القسم الثاني

الحكومة

الفصل 16 . تتكون الحكومة من رئيس ووزراء وكتاب دولة يعينهم رئيس الجمهورية.

يؤدي رئيس الحكومة وأعضاؤها أمام رئيس الجمهورية اليمين المنصوص عليها بالفقرة الأخيرة من الفصل 89 من الدستور.

الفصل 17 . تسهر الحكومة على تنفيذ السياسة العامة للدولة طبق التوجيهات والاختيارات التي يضبطها رئيس الجمهورية.

الفصل 18 . الحكومة مسؤولة عن تصرفها أمام رئيس الجمهورية.

عدد 86 الرائد الرسمي للجمهورية التونسية — 22 سبتمبر 2021 صفحة 2283

حسب المواكبات والإحصائيات واستطلاعات الرأي فإن أغلبية ساحقة من الشعب التونسي تساند قرارات الرئيس التونسي الإستثنائية التي أكد قيس سعيد على أنها» مؤقتة ولن تمس بالحقوق والحريات.

الفصل 19 ـ يسيّر رئيس الحكومة الحكومة وينسّق أعمالها ويتصرّف في دواليب الإدارة لتنفيذ التوجهات والاختيارات التي يضبطها رئيس الجمهورية، وينوب عند الاقتضاء رئيس الجمهورية في رئاسة مجلس الوزراء أو أي مجلس آخر.

الباب الرابع

أحكام ختامية

الفصل 20 ـ يتواصل العمل بتوطئة الدستور وبالبابين الأول والثاني منه، وبجميع الأحكام الدستورية التي لا تتعارض مع أحكام هذا الأمر الرئاسي.

الفصل 21 ـ تُلغى الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين.

الفصل 22 ـ يتولى رئيس الجمهورية إعداد مشاريع التعديلات المتعلقة بالإصلاحات السياسية بالاستعانة بلجنة يتم تنظيمها بأمر رئاسي.

ويجب أن تهدف مشاريع هذه التعديلات إلى التأسيس لنظام ديمقراطي حقيقي يكون فيه الشعب بالفعل هو صاحب السيادة ومصدر السلطات ويمارسها بواسطة نواب منتخبين أو عبر الاستفتاء ويقوم على أساس الفصل بين السلط والتوازن الفعلي بينها ويكرس دولة القانون ويضمن الحقوق والحريات العامة والفردية وتحقيق أهداف ثورة 17 ديسمبر 2010 في الشغل والحرية والكرامة الوطنية، ويعرضها رئيس الجمهورية على الاستفتاء للمصادقة عليها.

الفصل 23 ـ ينشر هذا الأمر الرئاسي بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، وينفذ حالا.

تونس في 15 من صفر الخير 1443.

وفي 22 سبتمبر 2021.

رئيس الجمهورية
قيس سعيّد

نسخة مطابقة : الرئيس المدير العام للمطبعة الرسمية للجمهورية التونسية — ت د و ب (د) : 0330 9061 — تعريف الإمضاء : رئيس البلدية

ورباب بن لطيف والتومي الحمروني (نواب بالبرلمان) وعبد اللطيف المكي ومحمد بن سالم ومنية بن إبراهيم (نواب سابقين بالمجلس الوطني التأسيسي) و زبير الشهودي (عضو مجلس شورى).

وحمل المستقيلون المسؤولية الى قيادة الحركة فيما انتهى إليه الوضع العام بالبلاد من «ترد وفسح المجال للانقلاب على الدستور والمؤسسات المنبثقة عنه» ، والى النخب السياسية في عدم تركيز المؤسسات الدستورية والهيئات المستقلة نتيجة الحسابات الخاطئة وعدم تغليب معيار الكفاءة عند الاختيار والقرار.

واعتبروا أن تعطل الديمقراطية داخل الحركة والمركزية المفرطة وانفراد مجموعة من الموالين لرئيسها بالقرار خاصة في السنوات الأخيرة أفرزت قرارات خاطئة أدت إلى تحالفات سياسية غير منطقية تناقضت مع التعهدات المقدمة للناخبين مضيفين أن تقييم تجربة الحركة في الحكم لا يعفي بعض منتسبي الحركة من مسؤولية المساهمة في القرار الحزبي والحكومي في فترات محددة.

كما جاء في بيان الاستقالة ،أن قرارات 25يوليو جويلية «غير الدستورية» التي تحولت في 22 سبتمبر الجاري إلى «انقلاب» علق العمل بالدستور وأدى للانفراد بالسلطات،حسب تعبيرهم، لم يكن ليجد ترحيب فئات واسعة من المجتمع لولا الصورة التي وصل إليها البرلمان بسبب شعبوية بعض النواب وفشل رئيسه في إدارة المجلس ولولا الأداء الكارثي لحكومة المشيشي في مواجهة الجائحتين الصحية والاقتصادية. وقد تواصل نزيف الاستقالات وتتالى ليعلن عضو المكتب التنفيذي ورئيس لجنة إدارة الأزمة في حركة النهضة محمد القوماني، استقالته من رئاسة اللجنة أيضا. كما نشر القيادي السابق بالحركة عبد اللطيف المكي قائمة محينة ضمّت استقالات جديدة.

> أثارت التزامات الحكومة التونسية بالرفع التدريجي للدعم، وخفض الأجور، مقابل الحصول على تمويل جديد من صندوق النقد الدولي، جدلا واسعا وتحذيرات كثيرة من حدوث اضطرابات اجتماعية وغضب شعبي كبير.

التدابير الإستثنائية الجديدة.. رؤية في الجدل القائم حولها.

بعد القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية التونسية في 25 يوليو 2021 بمقتضى الفصل 80 من الدستور

التونسي والتي قضت بتجميد البرلمان وتعليق نشاطه لمدة 30 يوما ورفع الحصانة عن نوابه إضافة إلى إقالة رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي، ضج الشارع التونسي في «ليلة تاريخية» باحتفالات عفوية بهذه القارات التي اعتبروها تتويجا لحراكهم العفوي، حراك 25 يوليو/جويلية، الذي لم يكن «مكفولا» من أي طرف حزبي أو منظمات أو مجتمع مدني بل كان شعبيا بدأ بحملات تحشيد على مواقع التواصل الاجتماعي التي أثبتت مواقع رصد مختصة أنها لم تكن صفحات مشبوهة أو أجندات معينة بل هي مجرد بوادر شعبية شبابية.

في 22 سبتمبر 2021، أصدر رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيّد، 2021، أمرا رئاسيا يتعلق بتدابير استثنائية جديدة تمثلت في مواصلة تعليق جميع اختصاصات مجلس نواب الشعب، ومواصلة رفع الحصانة البرلمانية عن جميع أعضائه، ووضع حد لكافة المنح والامتيازات المسندة لرئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه. وتضمنت كذلك التدابير الخاصة بممارسة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية إضافة إلى مواصلة العمل بتوطئة الدستور وبالبابين الأول والثاني منه وبجميع الأحكام الدستورية التي لا تتعارض مع هذه التدابير الاستثنائية، إضافة إلى إلغاء الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين. كما سيتولي رئيس الجمهورية،وفق هذه التدابير الإستثنائية، إعداد مشاريع التعديلات المتعلقة بالإصلاحات السياسية بالاستعانة بلجنة يتم تنظيمها بأمر رئاسي.

اعتبر الكثيرون وعلى رأسهم حركة النهضة وبعض الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية هذه التدابير» استفراد بالسلطة وخرقا للدستور التونسي» ودعوا التونسيين» للنضال السلمي»، من جهة. ومن جهة أخرى لاقت القارات استحسانا من بعض الأحزاب،منها من دعى لتكوين حزام سياسي داعم للرئيس التونسي، وكذلك الكثير من الشخصيات السياسية والفاعلة في الساحة

> في موجة أولى من الإستقالات أعلن 113 قياديا وعضوا بالمكاتب الجهوية والمحلية بحركة النهضة، عن استقالة جماعية من الحزب بسبب «الإخفاق في معركة الإصلاح الداخلي».

التونسية حيث اعتبروا أن «شجاعة» من الرئيس التونسي و«تصحيحا لمسار الثورة الذي حاد عن طريقة خلال العشرية السوداء الأخيرة» ، حسب تعبيرهم.

في هذا السياق قال القيادي بحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد منجي الرحوي، إن تونس تعيش اليوم وضعا تاريخيا بعد 10 سنوات من الفساد والإرهاب والفقر من النهضة وحلفائها الذين حكموا البلاد.مضيفا «لقد كنا في برلمان يباع فيه النواب وفي وضع متردي على جميع الجوانب وكان لا بد من إحداث تغيير جذري في تونس وهو ما حدث في 25يوليو/جويلية»وأكد القيادي بحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد أن «سعيد اتخذ خطوة نحو الإصلاح والتغيير الحقيقي للأوضاع العامة بالبلاد ويجب مساندته ودعمه في هذا القرار».

وفي توضيح لدستورية هذه القوانين قال أستاذ القانون الدستوري أمين محفوظ، تعليقا على الأوامر الرئاسية الأخيرة، أن رئيس الجمهوريةالتونسية تعهد بموجب هذا الأمر بإرساء دولة القانون والمؤسسات وهو الأمر الذي فشل في تحقيقه تجار الدين والانتهازيين من تجار الديمقراطية .

وأكد أمين محفوظ في تدوينة أخرى أن التساؤل مشروع، بعد صدور الأمر عدد 117 مؤرخ في 22 سبتمبر 2021 يتعلق بتدابير استثنائية، ولكن لا خوف على الحقوق، وخاصة منها حقوق المرأة، والحريات، وأوضح الأستاذ أمين محفوظ في تدوينة على صفحته الرسمية بموقع التواصل الإجتماعي فايسبوك بعض النقاط حول التدابير الاستثنائية الجديدة التي صدرت بالرائد الرسمي التونسي:

الفصل 4 «لا يجوز عند سن المراسيم النيل من مكتسبات حقوق الإنسان وحرياته المضمونة بالمنظومة القانونية الوطنية والدولية.»

الفصل 20 «يتواصل العمل بتوطئة الدستور وبالبابين الأول والثاني منه،وبجميع الأحكام الدستورية التي لا تتعارض مع أحكام هذا الأمر الرئاسي».

المشروع الحقيقي هو إرساء دولة القانون والمؤسسات. وهو ما تضمنه الفصل 22 من الأمر المذكور.

الفصل 22. يتولى رئيس الجمهورية إعداد مشاريع التعديلات المتعلقة بالإصلاحات السياسية بالاستعانة بلجنة يتم تنظيمها بأمر رئاسي. ويجب أن تهدف مشاريع هذه التعديلات إلى التأسيس لنظام ديمقراطي حقيقي يكون فيه الشعب بالفعل هو صاحب السيادة ومصدر السلطات ويمارسها بواسطة نواب منتخبين أو عبر الاستفتاء ويقوم على أساس الفصل بين السلط والتوازن الفعلي بينها ويكرس دولة القانون ويضمن الحقوق والحريات العامة والفردية وتحقيق أهداف ثورة 17 ديسمبر 2010 في الشغل والحرية والكرامة الوطنية، ويعرضها رئيس الجمهورية على الاستفتاء للمصادقة عليها.

وقال محفوظ في ختام تدوينته «إنها في تقديري، كمواطن، فرصة مناسبة.لنسعى معا، بعيدا عن التشنج، لتحقيق هذا الهدف الذي عجزت الطبقة السياسية وخلال العشرية الماضية عن تحقيقه.»

وحسب المواكبات والإحصائيات واستطلاعات الرأي فإن أغلبية ساحقة من الشعب التونسي تساند قرارات الرئيس التونسي الإستثنائية التي أكد قيس سعيد على أنها» مؤقتة ولن تمس بالحقوق والحريات وأنها ستستجيب لتطلعات الشعب التونسي وتكرّس إرادته وسيادته ولا شي غير سيادة الشعب». ووسط ترقب محلي ودولي لتطورات الوضع في تونس وخاصة الحكومة الجديدة ومآلات التعديلات الدستورية والتساؤولات الكثيرة حول «استفتاء أو انتخابات مبكرة» تبقى كل الإحتمالات قائمة في ظل مخاوف من الفوضى والانقسامات داخل الشعب التونسي.

إنقسام سياسي حاد يعمّق أزمات تونس

رامي التلغ

أصدر الرئيس التونسي، قيس سعيّد أمرا رئاسيا يتعلق بتدابير استثنائية جديدة، تقضي بمواصلة تعليق جميع اختصاصات مجلس النواب، واستمرار رفع الحصانة البرلمانية عن جميع أعضائه، ووضع حد لجميع المنح والامتيازات المسندة لرئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه.

إلى جانب ذلك، تقرر استمرار اعتماد التدابير الخاصة بممارسة السلطة التشريعية، وتلك المتعلقة بممارسة السلطة التنفيذية.

الأمر الرئاسي، أكد كذلك على مواصلة العمل بتوطئة الدستور وبالبابين الأول والثاني منه، وبجميع الأحكام الدستورية التي لا تتعارض مع هذه التدابير الاستثنائية، إضافة إلى إلغاء الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين.

وتضمن الأمر التنفيذي أيضا، تولي رئيس الجمهورية إعداد مشاريع التعديلات المتعلقة بالإصلاحات السياسية بالاستعانة بلجنة يتم تنظيمها بأمر رئاسي.

وكان الرئيس التونسي،الذي انتخب نهاية 2019، قد أعلن تفعيل فصل دستوري يخوله اتخاذ تدابير في حال وجود «خطر داهم مهدد لكيان الوطن وأمن البلاد واستقرارها»، وأقال رئيس الحكومة وعلق عمل البرلمان 30 يوما في مرحلة أولى.

ثم أعلن في 25 أغسطس تمديد تعليق عمل البرلمان «حتى إشعار آخر».

ولم يعين الرئيس منذ 25 يوليو رئيسا جديدا للحكومة، كما لم يكشف «خريطة طريق» تطالب بها أحزاب ومنظمات عدة من المجتمع المدني.

في ذات الصدد،أثارت قرارات الرئيس التونسي سعيّد انقساما في الساحة السياسية بين مناصر ومؤيد يعتبر أنّها ستنهي حالة الفوضى والتشتت بين مؤسسات الحكم، ورافض لها يرى أنها تكرس الانفراد المطلق بالسلطة، في وقت أعلنت فيه عدة أحزاب عن تكوين جبهة لعزل الرئيس.

ولم تكن ردود أفعال المكونات السياسية والاجتماعية الوطنية وخبراء القانون منسجمة بين الرفض الشديد والوصف بـ«الانقلاب الدستوري» و«إلغاء النظام الجمهوري»

أثارت قرارات الرئيس التونسي سعيّد انقساما في الساحة السياسية بين مناصر ومؤيد يعتبر أنّها ستنهي حالة الفوضى والتشتت بين مؤسسات الحكم، ورافض لها يرى أنها تكرس الانفراد المطلق بالسلطة، في وقت أعلنت فيه عدة أحزاب عن تكوين جبهة لعزل الرئيس.

والقلق من «العودة إلى نظام الحكم الفردي المطلق» وبين المساندة التامة، واعتبار قرارات الرئيس «طريقا لتصحيح مسار الثورة».

واعتبرت حركة النهضة، أن عزم الرئيس سعيّد المضي في التدابير الاستثنائية يهدد «بتفكيك الدولة» ويزيد من تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، محذرة من أن «إقرار أحكام انتقالية منفردة» يمثل « تصميما على إلغاء الدستور» وهو ما لا توافق عليه.

ونسج حليفها في البرلمان حزب «قلب تونس» على منوالها، وقال إنّ الإجراءات التي اتخذها سعيّد ، تشكلّ « خرقا جسيما للدستور وتعدّ انقلابا على الشرعية وتأسيسا لدكتاتورية جديدة».

وأعلنت الكتلة رفضها «تعطيل المسار الديمقراطي وتقويض أركانه»، مستنكرة «احتكار السلطات التنفيذية والتشريعية وفتح مجال للتدخل في السلطة القضائية والإعلام وتنظيم المنظمات والجمعيات في محاولة لتركيز نظام دكتاتوري استبدادي يقوض مكتسبات ثورة الحرية و الكرامة».

واعتبرت أربعة أحزاب تونسية، هي التيار الديمقراطي، وآفاق تونس، والتكتل الديمقراطي، والحزب الجمهوري، أن الأمر الرئاسي المذكور ''يعلق فعليا الدستور، ويلغي كل المؤسسات التعديلية بما في

أعلنت عدّة أحزاب سياسية تفهمها لإجراءات الرئيس سعيّد الجديدة، باعتبار الأوضاع المتردية التي أصبحت عليها البلاد، بعد 10 سنوات من الثورة، واعتبرت أنها تعبيرا عن إرادة الشعب، وخطوة هامة في اتّجاه بناء تونس الجديدة وتصحيح المسار الثّوري.

ذلك الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين ويمنع الطعن في المراسيم ويكرس الانفراد المطلق بالسلطة».

وشددت الأحزاب الأربعة في بيان مُشترك وزعته اليوم على أن ذلك يُعد "خروجا على الشرعية، وانقلابا على الدستور الذي أقسم رئيس الجمهورية على حمايته ودفعا بالبلاد نحو المجهول».

ولم تتردد في المقابل في التأكيد على أن الرئيس قيس سعيد أصبح بذلك "فاقدا لشرعيته بخروجه عن الدستور"، وحملته "مسؤولية كل التداعيات الممكنة لهذه الخطوة الخطيرة».

وفي أول ردة فعل رسمية من الاتحاد التونسي للشغل، عبر أمينه العام المساعد أنور بن قدور -خلال اجتماع للهيئة الإدارية- عن استياء النقابيين من عدم استشارة الرئيس للمنظمة بشأن إجراءاته الأخيرة، وحذر من أن رئيس البلاد يتجه نحو الحكم الفردي المطلق، وأن البلاد ستذهب نحو الهاوية وخطر الإفلاس.

وودعا الاتحاد العام التونسي للشغل على لسان أمينه العام نور الدين الطبوبي إلى تنظيم انتخابات تشريعية مبكرة تفرز برلمانا جديدا ويتم «على إثره نقاش الدستور ويتم تغيير النظام الرئاسي».

في الجانب المقابل، أعلنت عدّة أحزاب سياسية تفهمها لإجراءات الرئيس سعيّد الجديدة، باعتبار الأوضاع المتردية التي أصبحت عليها البلاد، بعد 10 سنوات من الثورة، واعتبرت أنها تعبيرا عن إرادة الشعب، وخطوة هامة في اتّجاه بناء تونس الجديدة وتصحيح المسار الثّوري.

وأعلنت ستة أحزاب سياسية تونسية، اليوم الجمعة، دعمها لقرارات الرئيس قيس سعيد التي صدرت منذ 25 يوليو/تموز الماضي.

ووصفت هذه الأحزاب، قرارات الرئيس التونسي التي صدرت الأربعاء، بأنها «خطوة هامة في اتّجاه إنقاذ البلاد من منظومة التدمير الممنهج للدولة وتأكيد خيار القطع مع عشرية الخراب والدمار والفساد والإفساد ومع خيارات حكومات لم تكن سوى واجهة لحكم بارونات المافيا

> تعتبر عديد القوى السياسية أن الإجراءات التي اتخذها الرئيس التونسي تهديدًا واضحا للمكسب الديمقراطي المحقّق في البلاد في حدّه الأدنى إلا أنه يرى آخرون أن ما قام به الرئيس التونسي هو ضروري نظرًا لحالة الترهّل و الضعف الذي يقارب الإنهيار الذي تعيشه.

بقيادة حركة النهضة وحلفائها».

والأحزاب الستة هي حركة تونس إلى الأمام، وحركة الشّعب، والتيّار الشّعبي، وحزب التّحالف من أجل تونس، وحركة البعث، والحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي.

ودعت هذه الأحزاب في بيان مشترك إلى التّسريع بتفكيك ما وصفته بـ«مثلّث الدمار المتمثّل في الفساد والإرهاب والتّهريب" معتبرة أنه "كان السبب الرئيسي في تخريب الثّورة ونهب ثروات البلاد وتفكيك الدولة».

وشددت على«ضرورة التّسقيف الزمني للوضع الانتقالي والإجراءات الاستثنائية وتشريك الأحزاب والجمعيات والمنظمات الداعمة لمسار التصحيح في مناقشة مشروعي تنقيح فصول من الدستور والقانون الانتخابي قبل عرضهما على الاستفتاء».

وأكدت أن «التأسيس لتونس الغد شأن وطني عام يستوجب مسارا تشاركيا يعزّز مسار التّصحيح ويوفّر له أوفر شروط النّجاح».

وشدّدت هذه الأحزاب على «أهميّة الدور الذي يجب أن تضطلع به الحكومة في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ البلاد" معتبرة أن هذا الأمر «يتطلب الاعلان عن برنامج واضح يستند إلى ما التزم به رئيس الجمهورية يوم 25 يوليو «تموز» الماضي وإطلاق عملية انقاذ اقتصاديّ بناء على إجراءات سيادية تقطع مع سياسة المنظومة المنهارة».

وجدّدت الأحزاب دعوتها لمن وصفتهم بـ«القوى التقدمية والوطنية»إلى «الانخراط في مسار تصحيح الثّورة التي انحرفت بأهدافها عليد الأطراف التي حكمت البلاد طيلة السنوات العشر الأخيرة».

في نفس الإطار،أكد حزب التيار الشعبي، على ضرورة تغيير النظام السياسي للقطع مع الفوضى وازدواجية السلطة التنفيذية وتغيير القانون الانتخابي وكل التشريعات ذات الصلة بالحياة السياسية بما يمكن الأغلبية الاجتماعية صاحبة المصلحة في التغيير من الوصول إلى السلطة وبما يحول دون أن تتمكن منظومة النهب والعمالة من تغيير واجهتها وإعادة الكرة على الشعب التونسي من جديد.

واعتبرت قيادات حركة الشعب، أن قرارات سعيد جاءت لإنقاذ البلاد، وأعلنوا أنهم ضدّ عودة البرلمان، الذي كان في خدمة المافيا والفاسدين، داعين الرئيس إلى تحديد آجال الفترة الاستثنائية وتحديد مواعيد المحطات الانتخابية القادمة.

قصارى القول،تعتبر عديد القوى السياسية أن الإجراءات التي اتخذها الرئيس التونسي تهديدًا واضحا للمكسب الديمقراطي المحقّق في البلاد في حدّه الأدنى إلا أنه يرى آخرون أن ما قام به الرئيس التونسي هو ضروري نظرًا لحالة الترهّل و الضعف الذي يقارب الإنهيار الذي تعيشه البلاد جراء حصيلة عشر سنوات من الحكم كارثية إلا أنه حالة الغموض التي تسود سلوك الرئيس السياسي و البطء في تفعيل إجراءات عاجلة تثير عديد التساؤلات في الشارع التونسي.

> جدّدت الأحزاب دعوتها لمن وصفتها بـ«القوى التقدمية والوطنية»إلى «الانخراط في مسار تصحيح الثّورة التي انحرفت بأهدافها على يد الأطراف التي حكمت البلاد طيلة السنوات العشر الأخيرة».

الترجمان:

الشارع التونسي قطع تماما العلاقة مع الأحزاب

حوار/ سوزان الغيطاني

أكد المحلل السياسي التونسي باسل الترجمان أن الشارع التونسي قطع تماما العلاقة مع المشهد الحزبي في البلاد بعدما عجزت الأحزاب عن فهم احتياجات ورغبات ومطالب الشعب التونسي فكان كل همها هو تحقيق مصالحها عبر تقاسم كعكة وغنيمة السلطة على حساب الشعب مضيفا في مقابلة مع صحيفة المرصد أن الديمقراطية تسمح للجميع بحق التظاهر لكن الأحزاب السياسية لا تملك قوة التهديد بالنزول للشارع ولو كانت تمتلكها لكانت استغلتها ونزلت منذ فترة لا بأس بها.

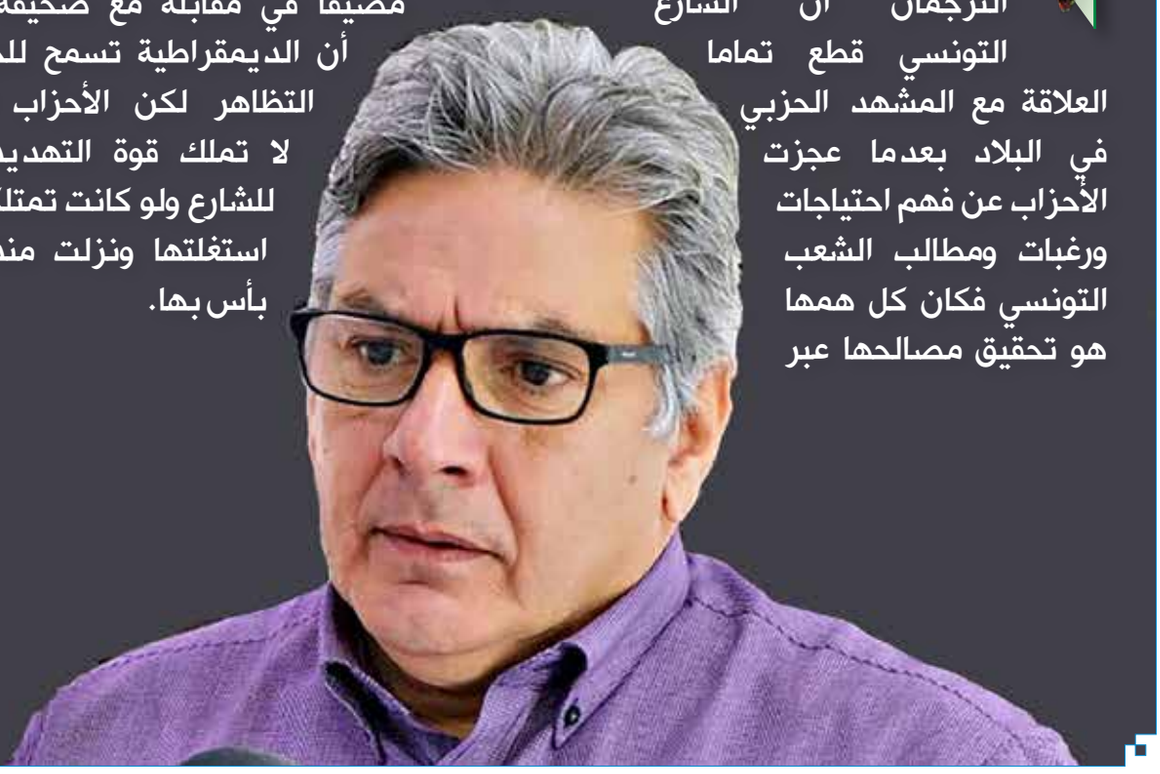

** في أي سياق قرأتم انقسام الساحة السياسية في تونس بين مؤيد ورافض لقرارات الرئيس؟

الانقسامات في تونس بين مؤيد ورافض لقرارات الرئيس ترتبط بالأساس بالمصالح التي اختارتها الأحزاب على حساب المصلحة الوطنية العليا فالمشهد السياسي والحزبي في تونس وجد نفسه وراء قرارات رئيس الجمهورية ومشكلة الأحزاب أنها وجدت نفسها بلا قواعد فلم يعد لها إمكانية الإقناع فتحولت إما لدعم قرارات الرئيس لكسب الشرعية أو معارضة هذه القرارات التي كشفتها أمام الرأي العام وتحاول أن تجمل نفسها عبر هذه المواقف التي هي بلا جدوى.

** ما مدي مشروعية المخاوف التي تثيرها بعض الأطراف حول التدابير التي اتخذها الرئيس التونسي؟

المخاوف التي تتحدث عنها الأحزاب لم نراها عندما وصلت الأوضاع إلى مستوى كارثي بداية شهر يوليو الفارط كان هناك مئات الوفيات يوميا وآلاف الإصابات بكورونا كما أن الأوضاع في البلاد كانت كارثية اقتصاديا واجتماعيا ومع ذلك لم تتحدث الأحزاب ولم تعبر عن مخاوفها حيث كانت تنتظر أن تنهار المؤسسات في تونس لتنال حصتها في قادم التحالفات سواء مع حركة النهضة

** الأحزاب كانت تنتظر أن تنهار المؤسسات في تونس لتنال حصتها في قادم التحالفات سواء مع حركة النهضة أو حزامها السياسي على حساب الشعب التونسي.

أو حزامها السياسي على حساب الشعب التونسي.

** هل ترى أن الأزمة في تونس تتجه نحو التصعيد أم الحل؟

لا أعتقد أن هناك أزمة في المطلق حتى تتجه نحو التصعيد فالشارع التونسي قطع تماما العلاقة مع المشهد الحزبي في البلاد بعد ما أصبح عاجزا عن إقناع من كانوا مؤيدين له فهناك حالة قطيعة جديدة في تونس وجدت بين الشعب والأحزاب السياسية التي لم تستطع أن تفهم احتياجات ورغبات ومطالب الشعب التونسي فكان كل همها هو تحقيق مصالحها عبر تقاسم كعكة وغنيمة السلطة على حساب الشعب.

** برأيك لماذا تصر بعض الأحزاب على نقل الصراع السياسي الى الشارع؟

الديمقراطية تسمح للجميع بحق التظاهر وحرية التعبير وبالتالي فإن من يريد أن ينزل للشارع فليفعل ولن يتم منع أي شخص يريد التعبير عن رأيه في إطار احترام القوانين وعدم اللجوء للعنف لكن الأحزاب السياسية لا تملك قوة التهديد بالنزول للشارع ولو كانت تمتلكها لكانت استغلتها ونزلت منذ فترة لا بأس بها.

** الغنوشي رفض أن يترك رئاسة حركة النهضة رغم أنه موجود على رأسها منذ ٤٠ سنة ويريد أن يبقى في منصبه ويريد أن يجمع كل الرئاسات في شخصه.

** ألا تخشون من حدوث صدام أهلي؟

لا توجد خشية بالمطلق من صدام أهلي في تونس.

** إلى أي مدى تتخوف من التدخلات الخارجية وتأثيرها على الأوضاع بتونس؟

التدخلات الخارجية كان آخرها تصريح وزارة الخارجية الأمريكية السبت الذي أعربت فيه عن قلقها وطالبت

بتعيين رئيس للوزراء وأعتقد أن هذا التغيير في الموقف الأمريكي مهم جدا وإيجابي لأنه لم يتحدث عن تعيين رئيس حكومة وإنما رئيس وزراء وبالتالي فإنه اعترف بأن ما قام به رئيس الجمهورية بعد 52 جويلية قانوني وشرعي ودستوري.

ما الآثار المترتبة على استقالة أكثر من 001 قيادي في حزب النهضة؟

القضية ليست استقالة مئة أو مئتين عضوا بحركة النهضة المشكلة أن الحركة تعاني من أن رئيسها الذي يقودها منذ عقود يدعي أنه ضد الانقلاب الذي قام به الرئيس التونسي ويريد عودة الديمقراطية رغم أنه لا يؤمن بالديمقراطية داخل بيته الحزبي فراشد الغنوشي رفض أن يترك رئاسة حركة النهضة رغم أنه موجود على رأسها منذ 04 سنة ويريد أن يبقى في منصبه ويريد أن يجمع كل الرئاسات في شخصه وبالتالي فإن أزمة حركة النهضة هي أزمة إصلاحات داخلية وليست أزمة استقالات فالاستقالات حدثت بعد الوصول لقناعة أنه لا مستقبل لهم ضمن حركة يقودها الغنوشي.

ما السيناريوهات المتوقعة في تونس في المرحلة المقبلة برأيك؟

السيناريوهات واضحة وقالها رئيس الجمهورية حيث سيتم إصدار الأحكام الانتقالية بعدها سيتم تغيير قانون الانتخابات ثم تعديل الدستور والاستفتاء عليه وبعد ذلك يتم الحديث عن انتخابات نيابية مبكرة فالأجواء مشجعة في تونس في ظل تحسن الأوضاع الصحية وتراجع جائحة كورونا ورفع حظر التجول نهائيا في تونس يبقى أن تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سيحتاج لبعض الوقت لكن المؤشرات بدأت تظهر في الشارع التونسي.

** مشكلة الأحزاب أنها وجدت نفسها بلا قواعد فلم يعد لها إمكانية الإقناع.

أصدر الرئيس التونسي قيس سعيّد، الأيام الماضية، أمرا رئاسيا يتعلق بتدابير استثنائية، أبرزها مواصلة تعليق جميع اختصاصات مجلس نواب الشعب، ومواصلة رفع الحصانة البرلمانية عن جميع أعضائه، ووضع حد لكافة المنح والامتيازات المسندة لرئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه. كما شمل التدابير الخاصة بممارسة السلطة التشريعية، والتدابير الخاصة بممارسة السلطة التنفيذية. ولمزيد من التفاصيل حول تطورات الأوضاع في تونس كان لـ«بوابة إفريقيا الإخبارية» هذا الحوار مع الكاتب والمحلّل السياسي التونسي فوزي النّوري.

وإلى نص الحوار:

حوار/ همسة يونس

النّوري:

التدابير الاستثنائية للرئيس التونسي استجابة مباشرة لمطلب شعبي

** بداية.. ما قراءتكم حول التدابير الاستثنائية للرئيس التونسي؟

في البداية يجب وضع التدابير الاستثنائيّة في السياق الذي تمّ اتّخاذها فيه للتمكّن من قراءاتها أو تقييمها.

قبل 25 يوليو، كانت الأوضاع جاهزة للانفجار في أيّة لحظة نتيجة تردّي الأوضاع الاقتصادية وانهيار القدرة الشرائية وانتشار الفساد والاحتكار والتهريب ووصل الوضع العام لحالة من التعفّن، ولكنّ القادح الذي سرّع باحتجاجات 25 يوليو هوّ أزمة الكوفيد والخسائر البشريّة الكبرى واستهتار المنظومة الحاكمة بأرواح التونسيين واستحوذ على المزاج العام شعور بالقهر واليأس من منظومة ظهر فسادها وعجزها فكانت تحرّكات كبرى وقويّة في عدّة جهات وكانت أقوى بكثير من لحظة 14 يناير إذا أخذنا بعين الاعتبار استفحال أزمة الكوفيد في تلك الفترة بالذات.

رئيس الجمهوريّة كان بين خيارين، الدفاع عن منظومة الخراب وقمع الاحتجاجات، أو الانحياز للإرادة الشعبية وحقن دماء التونسيين، وكان من المتوقّع أن ينحاز للإرادة الشعبية التي وضعته في سدّة الحكم بنسب لم يبلغها أي طرف سياسي بعد الانفتاح السياسي في تونس.

التدابير الاستثنائية كانت استجابة مباشرة لمطلب شعبي عبّر عنه التونسيون بكلّ وضوح قبل اتخاذ التدابير وبعدها.

** رئيس الجمهوريّة كان بين خيارين، الدفاع عن منظومة الخراب وقمع الاحتجاجات، أو الانحياز للإرادة الشعبية وحقن دماء التونسيين.

** ما تحليلك بشأن انقسام الساحة السياسية في تونس بين مؤيد ورافض لقرارات الرئيس؟

تجدر الإشارة إلى أنّ هذا الانقسام ليس انقساما مبدئيا نتج عن اختلاف في الرؤى والتصوّرات لمستقبل البلاد أو بين المدافعين عن الديمقراطية والرافضين لها كما يتمّ التسويق لذلك من خلال الأبواق المأجورة في تونس. هنالك شقّ تقوده الحركة الإخوانية فرع تونس أي حركة النّهضة وكلّ من تورّط معها سياسيا أو من خلال الشبكات المافيوزيّة المرتبطة بها والممتدّة في الإعلام والمجتمع المدني وفي أوساط الحقوقيين وطبعا داخل الجهاز الإداري للدولة من خلال تعيينات الولاءات التي قامت بها حركة النهضة في عشريّة حكمها، وبطبيعة الحال هذه المنظومة المفلسة والمجرمة والعقيمة ستسوق كلّ الحجج والذرائع وستحاول وحلفائها تقويض هذا المسار الذي أنهاها سياسيا ويهدّدها قضائيا من خلال الملفات الكبرى لحركة النهضة وحلفائها وكلّ تورّط داخل هذه العصابات السياسية.

انفجار حركة النهضة من الداخل بعد استقالة 113 قيادي من الحركة منهم وزراء سابقين دليل قاطع على حجم الورطة والجرائم الكبرى التي ارتكبتها الحركة بشكل دفع هؤلاء للانسحاب منها بعد أن تحوّل الانتماء إليها في المزاج العام إلى تهمة أو شبهة.

الشقّ الوطني في الساحة السياسية انحاز لمؤسّسة الرئاسة واعتبر أنّ ما قام به الرئيس كان ضروريّا لإيقاف نزيف سيأتي على البلاد والعباد ولاستعادة السيادة الوطنية التي عبثت بها أيادي الإرهاب وإنقاذ أرواح

> ** انفجار حركة النهضة من الداخل بعد استقالة 113 قياديا منهم وزراء سابقين دليل قاطع على حجم الورطة والجرائم الكبرى التي ارتكبتها الحركة.

التونسيين من وباء كورونا بعد أن كان الحجر الصحّي سياسيا في حكم الإخوان لإطالة أمد الأزمة الوبائية للتمعّش من البقاء في السلطة.
ونذكر من الأطراف المساندة حركة وطن عادل، وحركة الشعب، والوطد الموحّد ... وكلّ هذه التنظيمات عرفت بانحيازها للخطّ الوطني.

** هل يتجه الرئيس لتعديل الدستور أم إلغاءه؟

أعتقد أنّ دستور 2014 هوّ دستور مفخّخ اختارت من خلاله الحركة الإخوانيّة تفتيت السلطة لمنع عودة محتملة للنظام القديم، وكدليل على ذلك وقع تغيير جوهري في السلطة التنفيذية مقارنة بدستور 1959 فأصبحت السلطة التنفيذية برأسين رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية، ولم تتحدّد العلاقة بينهما بوضوح خاصّة الاستشارة التي تحيل عليها بعض الفصول دون تحديد طبيعة الاستشارة وجوبية أو اختيارية ممّا أنتج أزمة سياسية كبرى بين رئيس الحكومة المقال ورئيس الجمهورية وكلّ الفراغات الدستوريّة التي يطول شرحها والتي كانت تستوجب محكمة دستورية منعت حركة النهضة بوزنها السياسي تركيزها.
رئيس الجمهوريّة وهو أستاذ قانون دستوري يدرك ذلك تماما وسيتّجه أغلب الظنّ لإلغائه والعودة للنظام الرئاسي وربّما لدستور 1959 مع تعديلات كبرى تتعلق بتوزيع السلطات وبالحكم المحلّي الذي ينادي به الرئيس منذ 2011.

** الحكومة إن فشلت سيفشل مشروع الرئيس برمّته هذه الحكومة ستواجه أكبر التحدّيات التي عرفتها تونس منذ الاستقلال.

** هل يتمّ تعديل النظام السياسي في تونس عبر الاستفتاء؟

رئيس الجمهورية يؤمن بالديمقراطية المباشرة وسوف يستند لشعبيته الواسعة لتمرير التعديلات للنظامين السياسي والانتخابي عبر آلية الاستفتاء.

** لماذا تأخر تشكيل حكومة في تونس؟

إنّ عمق التحوّلات الحاصلة والمسائل العاجلة والآنية والحرب التي يخوضها الرئيس في كلّ المستويات ضدّ حركة النهضة وحلفائها عطّلت تشكيل الحكومة، ولكنّ السبب الأكثر وجاهة هوّ أنّ هذه الحكومة إن فشلت سيفشل مشروع الرئيس برمّته هذه الحكومة ستواجه أكبر التحدّيات التي عرفتها تونس منذ الاستقلال نظرا للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية... لذلك كان لزاما عليه إعداد المشروع والوجوه الحاملة له مع هاجس محاولات الاختراق التي يمكن أن تكون بوّابة لعودة العصابات الحاكمة.

** ما مدى قانونية الاجراءات التي قام بها الرئيس؟

خلافا لما يتمّ التسويق له، الرئيس لم يخرج عن القانون وقد تمّ تسيير البلاد من يناير 2011 إلى أكتوبر 2011 بالمراسيم، وكان ذلك عاديّا، زيادة على ذلك وكما ذكرت سابقا نحن في وضع استثنائي فرضته الإرادة الشعبية التي طالبت بحلّ البرلمان ومحاسبة الطبقة الحاكمة بما يجعل العودة إلى الوراء أمرا محسوما.

** ما مدي مشروعية المخاوف التي تثيرها بعض الأطراف حول التدابير التي اتخذها الرئيس التونسي؟

لقد نجحت حركة النهضة في توريط أغلب الفاعلين السياسيين أفرادا وتنظيمات وهي تحاول صناعة رأي عام لضرب حالة الانسجام بين الشارع ومؤسّسة الرئاسة من خلال التخويف من ديكتاتورية قادمة.

هذا السؤال يمكن الإجابة عنه بسؤال: ما الذي يدفع رئيسا تمّ انتخابه ديمقراطيّا بأرقام قياسية في تاريخ تونس وهو يستحوذ في استطلاعات الرأي على أكثر من 90 ٪ من ثقة التونسيين لأن يستحوذ على سلطة ستكون له بالوسائل الشرعية والمشروعة والديمقراطية.

** لماذا تصر بعض الأحزاب على نقل الصراع السياسي إلى الشارع؟

هنالك طرفان يصرّون على ذلك الإخوان ومن تحالف أو تورّط معهم في جرائم مالية أو سياسية، وبطبيعة الحال لإرباك الأوضاع أو حتّى الوصول للفوضى للإفلات من العقاب. والطرف الثاني هيّ أحزاب مفلسة لا وزن لها ولا يمكن أن توجد في الميل الانتخابي للتونسيين تستغلّ الزّخم الموجود والإعلام المرتبط بالنهضة والذي يدفع بكلّ الأصوات المعارضة ويمنحها مساحات تتجاوز حجمها وأوزانها التي يعرفها جيّدا ولذلك لم يكن يعيرها أيّ اهتمام لعهد غير بعيد واليوم يصنع بها صورة تصبّ في مصلحة الإخوان والمافيات.

كاريكاتير

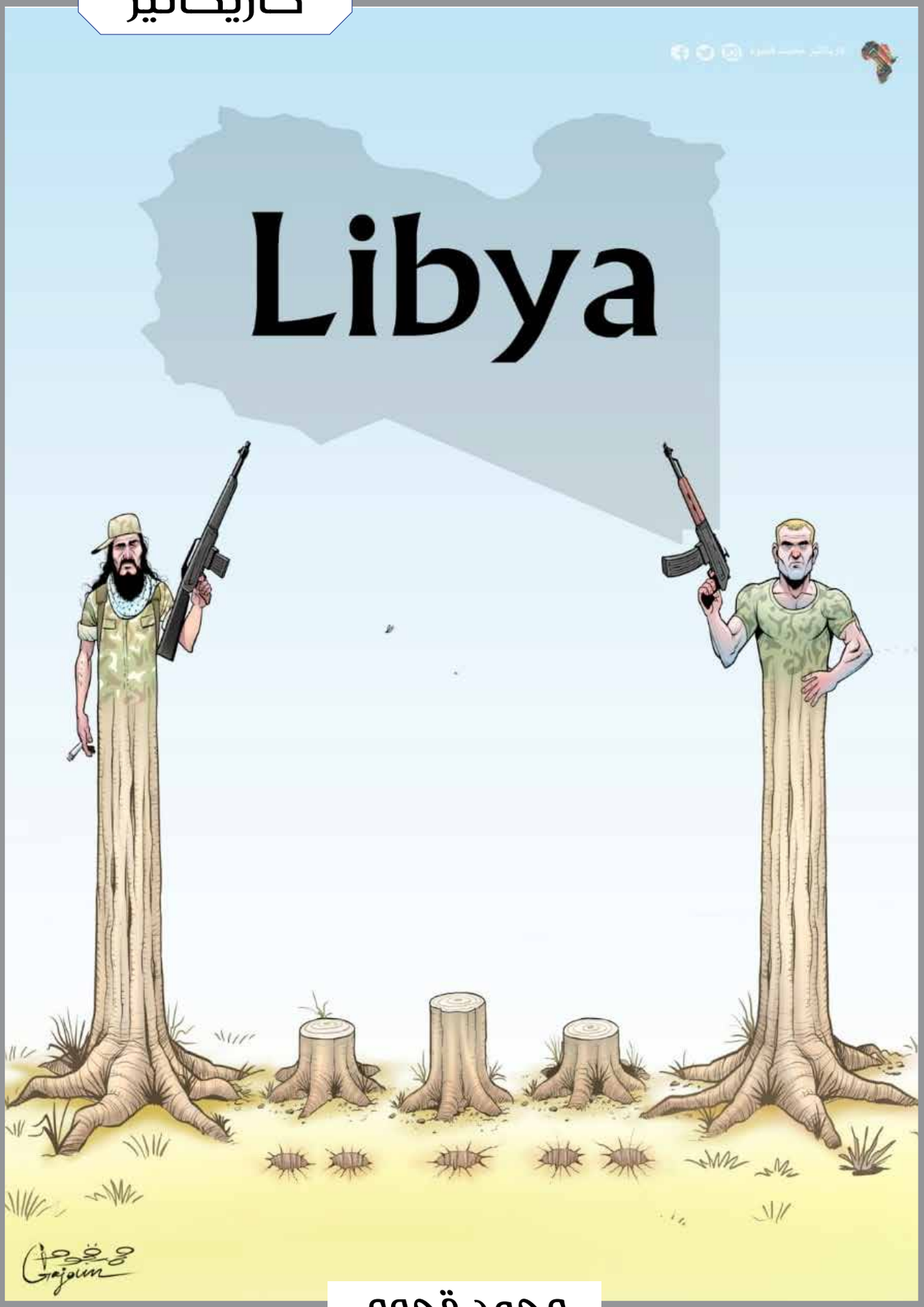

محمد قجوم